مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية

ISSN

٢٠٧٠٩٨٣٨ (مطبوع)٣٠٠٦٧٦٧٧ (إلكتروني)

العدد الأول / المجلد الثامن عشر

تاريخ النشر/ ٢٠٢٦/٣/٢٠

الحماية المدنية للحياة الخاصة من تأثيرات الذكاء الاصطناعي في القانون المغربي

د/ سعاد الزروالي

أستاذ مشارك بجامعة ظفار عمان

sezzerouali@du.edu.om

د/ محمد الشيخ بنان

أستاذ مشارك بجامعة ابن زهر-أكادير المغرب

banane78@gmail.com

Civil Protection of Privacy from the Effects of Artificial Intelligence in Moroccan Law

Souad Ezzerouali

Professor associate, Dhofar University, Oman

Mohamed Cheikh Banane

Professor associate, Ibn Zohr University, Morocco

الملخص

إن الثورة الرقمية التي يشهدها العالم في السنوات الأخيرة والمتعلقة بتوظيف الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، مثل الرعاية الصحية، الأمن، التسويق، والخدمات العامة، خلقت مخاوف بشأن انتهاك الحياة الخاصة للأفراد، خاصة من خلال المراقبة الجماعية، جمع البيانات، والتحليل التنبئي. ويثير الموضوع إشكالية أساسية تتعلق بكيفية معالجة المشرع المغربي لتأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على الحياة الخاصة للأفراد ومدى تحقيق التوازن بين التطور التكنولوجي وبين الحق في حماية الخصوصية من الانتهاك والاختراق. وللإحاطة بكل أبعاد الموضوع، اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي والوصفي لمناقشة أبعاد تأثير الذكاء الاصطناعي على الحياة الخاصة للأفراد والتحديات الناجمة عن ذلك، بحيث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث أجزاء خصص الأول منها للإطار المفاهيمي لمصطلح الحياة الخاصة و العصر الرقمي. ثم الجزء الثاني، يعالج تجليات تأثير الذكاء الاصطناعي على الحياة الخاصة للأفراد من خلال استعمال برامج وتطبيقات ذكية التي تضع "المواطن الرقمي " أمام تحديات تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي على البيئة الخاصة به. أما الجزء الثالث والأخير، فيتطرق لمظاهر الحماية المدنية للأفراد من تأثيرات الذكاء الاصطناعي في القانون المغربي. وقد

خلصـــت الدراســـة إلى أنه رغم وجود حماية قانونية، إلا أن الأمر يتطلب المزيد من الجهود وتعزيز الوعي القانوني والتقني بمخاطر الذكاء الاصـــطناعي بنهج مقاربة تشـــاركية بين كل مكونات المجتمع من مؤسسات العامة، مجتمع المدني والأفراد.

Abstract:

The digital revolution the world has been witnessing in recent years, centred on the use of artificial intelligence across various sectors, such as healthcare, security, marketing and public services, has raised concerns regarding infringements on individuals' privacy, particularly through mass surveillance, data collection and predictive analytics. The issue raises a fundamental question regarding how Moroccan legislators address the impact of artificial intelligence technologies on individuals' privacy and the extent to which a balance can be struck between technological development and the right to protection against privacy violations and breaches. To cover all aspects of the subject, the study adopted an analytical and descriptive approach to discuss the dimensions of the impact of artificial intelligence on individuals' privacy and the resulting challenges. The study was divided into three parts, the first of which was devoted to the conceptual framework of the term 'privacy' and the digital age. The second part then addresses the manifestations of the impact of artificial intelligence on individuals' private lives through the use of smart programmes and applications that place the 'digital citizen' before the challenges posed by the impact of artificial intelligence applications on their private sphere. The third and final part addresses aspects of civil protection for individuals from the effects of artificial intelligence under Moroccan law. The study concluded that, despite the existence of legal protection, further efforts are required to raise legal and technical awareness of the risks of artificial intelligence through a participatory approach involving all components of society – the state, public institutions, civil society and individuals.

Keywords: privacy – civil protection – artificial intelligence – confidentiality – personal data.

مقدمة:

تعتبر الحياة الخاصـــة بمنزلة الحيز الذي يتحقق فيه الأمن الشـــخصـــي للأفراد، حيث يتيح لهم حفظ أمورهم الشـــخصـــية وحياتهم بالطريقة التي يريدون في مجالهم الخاص، مقابل حماية قانونية وقضائية.

وقد أسهمت الأديان السماوية كافة في الدعوة إلى حفظ النفس والعرض والمال، وذلك من خلال حظر أي انتهاك يطال هذا الحق. حيث تم حظر التجســـس على البيوت ومن فيها، لكونها ملاذ

الإنسان لممارسة نشاطه العائلي والاجتماعي. أيضا، تم تجريم انتهاك حرمة المسكن وتشديد العقوبة على السرقة؛ خصوصا التي ترتكب عن طريق كسر أبواب أو حيطان المنزل.

وتجدر الإشارة إلى أن الإسلام تكفل بحماية الحق في حرمة الحياة الخاصة، حيث جاءت العناية بحق الإنسان في التمتع بحياته الخاصة من خلال قوله تعالي: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ۖ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ "[1] وقوله تعالي في السياق نفسه: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ *فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمُ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ *لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ"[2].

وبذلك، تتضح أهمية الحياة الخاصة في تعزيز استقرار وطمأنينة الناس، خاصة وأن الدين الإسلامي الحنيف، ومن خلال نصوصه القطعية بل وحتى الظنية، بوأها مكانة هامة، من أجل حفظ خصوصيات أفراد المجتمع، من التشهير والتجسس بل ومن كافة أشكال الاعتداء غير المشروعة[3].

كما أعطت الشريعة الإسلامية للأشخاص الحق في استعمال القوة لدفع الاعتداء الذي يقع عليهم، وذلك في إطار الدفاع الشرعي، وقد واكبت القوانين الوضعية هذا التوجه كالقانون المغربي الذي نص في الفصل ١٢٤ من مجموعة القانون الجنائي المغربي على أنه: " لا جناية ولا جنحة ولا مخالفة في الأحوال الآتية: إذا كانت الجريمة قد استلزمتها ضرورة حالة للدفاع الشرعي عن نفس الفاعل أو غيره أو عن ماله أو مال غيره، بشرط أن يكون الدفاع متناسبا مع خطورة الاعتداء".

هذا، و في ظل التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم في السنوات الأخيرة، أصبحت الوسائل الرقمية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي تُستخدم في مختلف المجالات، مثل الرعاية الصحية، الأمن، التسويق، والخدمات العامة. الشيء الذي نجم عنه ظهور مخاوف بشأن انتهاك الحياة الخاصة للأفراد، خاصة من خلال المراقبة الجماعية، جمع البيانات، والتحليل التنبئي.

وفي المغرب، يواجه الإطار القانوني تحديات متزايدة لضمان حماية الخصوصية في ظل هذا التحول الرقمي، مما استدعى دق ناقوس الخطر لمواجهة تأثير هذه التحديات على المنظومة الحقوقية خاصة على مستوى الأمن الشخصي والحفاظ على الخصوصية التي يتم انتهاكها من طرف تطبيقات الذكاء الاصطناعي المتنوعة والمتطورة. وقد اهتم المشرع المغربي في عدة قوانين بضمان حماية قانونية، وستقتصر الدراسة فقط على المجال المدني الذي يحمي الأفراد من المس بحياتهم الخاصة.

والاشكالية التي يثيرها هذا الموضوع تتعلق بكيفية معالجة المشرع المغربي لتأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على الحياة الخاصة للأفراد ومدى تحقيق التوازن بين التطور التكنولوجي وبين الحق في حماية الخصوصية من الانتهاك والاختراق.

للإحاطة بكل أبعاد الموضوع، اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي والوصفي لمناقشة أبعاد تأثير الذكاء الاصطناعي على الحياة الخاصة للأفراد والتحديات التي يثيرها، بحيث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث أجزاء خصص الأول منها للإطار المفاهيمي لمصطلح الحياة الخاصة و العصر الرقمي. ثم الجزء الثاني، يعالج تجليات تأثير الذكاء الاصطناعي على الحياة الخاصة

للأفراد من خلال استعمال برامج وتطبيقات ذكية التي تضع "المواطن الرقمي " أمام تحديات تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي على البيئة الخاصة به. أما الجزء الثالث والأخير، فيتطرق لمظاهر الحماية المدنية للأفراد من تأثيرات الذكاء الاصطناعي في القانون المغربي.

١- الإطار المفاهيمي:

١,١ الحياة الخاصة: تعني كل ما يتعلق بذاتية الشخص، وبالتالي حق الفرد في عدم إفشاء معلوماته الشخصية، ونطاق هذا الأمر يشمل كل ما يرتبط بحياته العائلية والمهنية والصحية، ودخله ومعتقداته الدينية والفكرية، ومراسلاته ومحادثاته، وجميع المظاهر غير العلنية في الحياة العملية للشخص[٤]

ذلك أن الحق في الحياة الخاصة يتطلب الحفاظ على الخصوصية؛ التي تعني لغويا أن حالة الخصوص نقيض العموم، ويقال خَصَّهُ الشيء يخصه خصا وخصوصا، وخصوصية أخصه أي أفرده دون غيره، ويقال اختص فلان بالأمر وتخصص به إذ انفرد به، وفي التعريف الاصطلاحي يقصد به: "حق الفرد في حياة منعزلة مجهولة، فالشخص من حقه أن يعيش بعيدا عن أنظار الناس وعن القيود الاجتماعية، بمعنى أن من حق الشخص أن لا يكون اجتماعيا"، وحسب تعريف وستن Westin:" فالحياة الخاصة هي قلب الحرية في الدول المتقدمة، فهي ضرورية للفرد لحصانة مسكنه ومراسلاته واتصالاته وشرفه"[٥] ونجد الفقيه الفرنسي Carbonnier عرفها بأنها:"حق الشخص في أن يترك هادئا أي يستمتع بالهدوء مع استبعاد تدخل الغير في مجاله السري الخاص به".[٦]

١,٢ العصر الرقمي: يمكن القول إن العصر الرقمي ما هو إلا نتاج للتطور التكنولوجي الهائل، الذي تمخض من الذكاء الاصطناعي، حيث يتسم بمجموعة من المواصفات مثل القدرة على التعلم واكتساب المعرفة، وتوظيف الخبرات والتجارب القديمة واستخدامها في المواقف الجديدة وإمكانية استنباط الحلول للمشكلات في حالة نقص المعلومات ، من خلال تحليل النمط، والاستجابة السريعة، وإمكانية تصنيف العناصر حسب الأهمية، وإمكانية توظيف المعلومات وابداع حلول جديدة، والقدرة على التعرف على اللغات الحية والصور وتحليل المحتوى، وإمكانية العمل والتنسيق والعمل كجماعات مثل مستعمرات النمل والنحل، وإمكانية العمل في البيئات الصعبة أو التي تهدد الحياة البشرية كالكوارث الطبيعية والحروب ومناطق التلوث النووي أو الفضاء الخارجي والمساعدة في اتخاذ القرار بشكل أسرع في حالة غموض المعلومات[٧]

وحسب تعريف آندرياس كابلان ومايكل هاينلين فهو " قدرة النظام على تفسير البيانات الخارجية بشكل صحيح، والتعلم من هذه البيانات، واستخدام تلك المعرفة لتحقيق أهداف ومهام محددة من خلال التكيف المرن". [٨]

وفي تعريفBohyun سنة ٢٠١٩ ف"الذكاء الاصطناعي هو علم وهندسة صنع الآلات الذكية، خاصة برامج الكومبيوتر الذكية"، حيث يقوم بتحليل وتنفيذ المهام الذكية مثل التفكير وتعلم مهارات جديدة، وتبني مواقف وإشكاليات جديدة[٩] .

وكذلك حسب تعريف آخر ل Mogali سنة ٢٠١٤ فهو"عبارة عن مجموعة من التقنيات والمناهج الخاصة بالحوسبة التي تهتم بقدرة أجهزة الكومبيوتر على اتخاذ قرارات عقلانية مرنة استجابة للظروف البيئية غير المتوقعة". فالذكاء الاصطناعي يعمل على محاكاة السلوك الإنساني المتسم بالذكاء، ما يجعله يعتمد على جملة من العمليات منها القدرة على التعلم، وفهم

الغموض، والتعامل مع البيانات المعقدة، والتفكير والتحليل والاستنتاج واقتراح الحلول انطلاقا من المدخلات والتجارب السابقة:[١٠]

ومن خلال ما سبق، يمكن القول أن التقنية تشكل قوة موجهة للعالم المعاصر، حيث تسهم في تحديد أسلوب حياة وسلوكيات الأفراد، كما أنها تلعب دورا هاما في تقريب المسافات وتقليص الهوة التي قد تكون عائقا أمام تلاقح الثقافات وتواصل الحضارات، ولكن من جهة أخرى قد تتسبب في إنتاج هيمنة جديدة تقود إلى التضييق على الحقوق والحريات والتأثير سلبا على الحياة الخاصة، خصوصا إذا تمكنت الأجهزة التقنية من الحد من إبداع العقل الإنساني، والحلول محله في إدارة الاجتماع السياسي.

هذا، ورغم تعدد التعريفات المختلفة التي أعطيت لمفهوم الحياة الخاصة، والتي تنهل من اختلاف الثقافات والحضارات والأديان، إلا أنها تصب كلها في حق الفرد في حماية البيئة الخاصة به. وهو ما تضمنته الرسالة المحمدية الخالدة، كما أسلفنا، عن طريق تنصيصها على مفهوم الحرمات، الذي يعني حفظ النفس والعرض والمال. وقد درجت القوانين الدولية والوطنية على هذا المسار في حماية الحياة الخاصة من أي انتهاك قد يطالها. إلا أن العصر الرقمي جاء بتحديات عدة في هذا المجال، حيث أضحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي قادرة على الوصول إلى المجال المحفوظ للأشخاص، والاطلاع على بياناتهم وأسرارهم، ومن ثمة التحكم فيهم إلى الحد الذي يدخل في دائرة الجرائم، ذلك أن الذكاء الاصطناعي هو نتاج للتراكمات وللتحولات التي شهدتها العلوم الحقة في العقود الأخيرة، إذ أصبحت التطبيقات تحاكي الذكاء البشري لأداء المهام، والتي يمكنها أن تحسن من نفسها استنادًا إلى المعلومات التي تجمعها في إطار التعلم الذاتي. وبالتالي، فهو وسيلة لإعداد الحاسوب أو الروبوت، للتحكم فيه بواسطة برنامج يفكر بذكاء بنفس الطريقة التي يفكر بها البشر الأذكياء. فعلم الذكاء الاصطناعي هو أحد علوم الحاسب الآلي الحديثة التي تبحث عن أساليب متطورة لبرمجته للقيام بأعمال واستنتاجات تشابه في أضيق الحدود الأساليب التي تنسب لذكاء الإنسان.[١١]

لكن رغم التطور المذهل في بعض الجوانب الذي اتخذته مسارات الذكاء الاصطناعي، إلا أن كل تطبيق في الواقع يعمل في مجال محدود وضيق ومقيد، ولا يمكن تطبيقه مباشرة في مكان أخر. مثلا الذكاء الاصطناعي المستخدم للتنبؤ بالطقس غير قادر على التنبؤ بالتحركات في سوق الأوراق المالية. كذلك الذكاء الاصطناعي المستخدم لقيادة السيارة غير قادر على تشخيص الأورام السرطانية. ولكن، في المقابل، يمكن لكل من هذه التطبيقات، في كثير من الأحيان، التفوق على البشر في الكفاءة والقدرة على التحمل، وذلك من خلال قدرتها على تحديد أنماط كبيرة في كميات هائلة من البيّانات.[١٢]

إن ضمان الحق في الحياة الخاصة يشمل حقوقا متفرعة عنه تتعلق بحرمه السكن، سرية المراسلات، الاتصالات الشخصية والصور الشخصية، مكان التواجد والتحويلات المالية. إلخ. باعتبارها من مكونات شخصية الفرد ومن خصوصياته. وتتقاطع هذه الخصوصية والبيئة الرقمية التي ما فتئت تتطور من حولنا. فرغبات العمل الإعلامي وخاصة الاستقصاء منه وكذا الأبحاث القضائية لكشف الجرائم، أو الأعمال الاستخباراتية بحجة أمنية أو بدونها ومتطلبات الدعاية والترويج للمنتجات التجارية تفرض على مواطن اليوم التعامل مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي ولو في حدها الأدنى. فإن كانت كل الأعمال السابقة تتطلب مزيدا من استقطاع

مساحات مهمة من الحياة الخاصة للأفراد واقتحامها بحجة حماية الأمن الخاص أو العام من طرف الأجهزة الأمنية أو السبق الصحفي في برامج الاستقصاء في المادة الإعلامية للإثارة وكشف المستور وحتى النيل من الأعراض، فإن القانون ضمن حماية المعطيات الشخصية كتجلٍ لحماية الحقوق والحريات الفردية في ضوء الضمانات الدستورية والقانونية. فإن كان للذكاء الاصطناعي إيجابيات كقوة لنشر الخير، ومساعدة المجتمعات على التغلب على بعض التحديات البارزة في عصرنا، إلا أن بعض تطبيقاته لها عواقب تمس حقوق الإنسان.[١٣]

٢. تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي على الحياة الخاصة للأفراد

إن التطور المتزايد للتطبيقات الذكية الموجهة نحو المواطن، عبر وسائط الإعلام، والتجارة الرقمية، شهدت تطورات كبيرة في مجال التكنولوجيا واستخدام الذكاء الاصطناعي خلال السنوات الأخيرة. فإن كانت غاية شركات إنتاج تطبيقات برامج الذكاء الاصطناعي هو الربح المادي عبر ترويج منتجاتها الاستهلاكية، فإن الاستهداف عبر مخططاتها الدعائية والإشهارية بغية الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الزبناء المحتملين وبالتالي البحث عن معطياتهم الشخصية وتحليلها انطلاقا من استعمال خوارزميات متطورة قصد:

- رصد الميولات السياسية والنفسية والسيكولوجية للأفراد؛ من خلال تتبع مسارات بحثهم عبر محركات البحث (Google ;Yahoo ;Bing..)؛ أو استعمالهم لبعض المواقع الالكترونية ؛
- تخزين البيانات لأمد طويل قصد استغلالها في المستقبل بطرق غير معروفة؛
- تحليل الاتجاهات والأنماط في البيانات المتاحة عبر الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي أو حتى باختراق الأجهزة التقنية (هواتف و حواسب) المختلفة للأفراد؛[١٤]
- رصد مكان التواجد المكاني و الزماني من خلال كاميرات المراقبة الضابطة لعملية تنظيم السير و الجولان أو استعمال تطبيقات التعرف على العناوين و المصاحبة للوصول لعنوان معين (Google map ; Waze ;GPS..)؛
- تتبع حياة الأفراد والدخول بأدق التفاصيل اليومية للمواطن من دون الحاجة للتدخل البشري؛ من خلال استغلال كاميرات المراقبة واستعمال بطائق الأداء؛
- رصد العلاقات الاجتماعية، والمكالمات الهاتفية أو المحدثات عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وهو ما يتعارض مع أبسط مبادئ حقوق الإنسان ذات الصلة بالعيش والتفكير والاختيار؛
- التأثير على الرأي العام من خلال معلومات زائفة تؤثر على مسار الانتخابات أو استطلاعات الرأي؛[١٥]
- صناعة المزاج العام من خلال الترويج لفيديوهات أو لرسائل صوتية قصيرة أو صور مركبة. كل هذه الوسائط تحمل حمولة سياسية؛ اجتماعية؛ ثقافية؛ أو حتى استهلاكية للتأثير على الرأي العام، من خلال تقاسمها عبر مواقع التواصل الاجتماعي؛

- الاطلاع على المعطيات الشخصية الخاصة؛ المخزنة في الوسائط الرقمية الخاصة (الهاتف؛ الحاسوب الشخصي؛ البريد الإلكتروني.إلخ) من صور ورسائل، عبر استعمال برامج للتجسس، واستعمالها لأغراض تجارية أو أمنية أو انتزاع مواقف.

وتداعيات ثورة العصر الرقمي جاءت نتيجة لتراجع الإعلام الكلاسيكي، الذي أصبح تقليديا لصالح الإعلام الاجتماعي (المواقع الاجتماعية)؛ مما أفرز ممارسات وسلوكيات لدى الأفراد ومدبري المواقع الاجتماعية أضح معها اقتحام الحياة الخاصة للأفراد عادي ومستباح، فلم تعد المكانة الاعتبارية للعائلة بتلك القيمة الاجتماعية والتربوية بعد غزو ها من طرف الفضاء الرقمي وتأثيره على الأطفال والمراهقين. لذلك أصبح مواطن اليوم يعيش في ظل صعوبة جمة، مفادها كيف يوفق بين الحياة الخاصة به ومواكبة التطورات العلمية الحديثة؛ خاصة في مجالات مرتبطة بالذكاء الاصطناعي، خصوصا بعدما تطور العالم الرقمي والطفرة التكنولوجية التي أضحى العالم السيبراني يعرفها بسرعة فائقة، لا يمكن للمواطن العادي مواكبتها بل تتجاوز أحيانا قوانين حماية المعطيات الشخصية. فاليوم نعاين هاته التحولات العالمية؛ في جو من التسابق التكنولوجي بين الدول، لإحاطة التطور العلمي والمعرفي بمزيد من الضمانات حتى لا تضرر البشرية من تعسفات الذكاء الاصطناعي. وقد سبق للرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن صرح في إحدى خطبه قائلا: " إن الذكاء الاصطناعي هو المستقبل ليس فقط لروسيا بل للإنسانية جمعاء؛ من سيقود في هذا المجال سيحكم العالم"[١٧].

لذلك، أضحت الأبحاث الخاصة بالذكاء الاصطناعي تشهد تطورا سريعا، وذلك في سياق التنافس العالمي المحموم، حول من يمتلك مفاتيح الثورة الصناعية الرابعة، التي تقوم على الاستخدام الكثيف للتكنولوجيا في عمليات التصنيع وتفعيل " انترنت الأشياء" و "الحوسبة السحابية" و " الذكاء الاصطناعي" والروبوت للتحول إلى ما يسمى " المصنع الذكي". ذلك أن الثورة الصناعية الرابعة تمثل الرقمنة الإبداعية القائمة على مزيج من الاختراقات التقنية المتفاعلة تكافليا عن طريق خوارزميات مبتكرة، عكس الثورة الصناعية الثالثة التي قامت على الرقمنة البسيطة.[١٨]هذا التطور السريع، ورغم إيجابياته، إلا أنه يؤثر بشكل ملموس على معيش الناس، بل حتى على الجانب السياسي، بمهاراته التكنولوجية في تزوير المعطيات وبالتالي التأثر في تمثّلات الناس ومواقفهم، عبر مشاهد مفبركة واخبار زائفة، وهذا ما سيقود إلى تقييد حرية الأفراد والجماعات.

١.٢ التأثير على قبول الافراد باستعمال وسائل الذكاء الاصطناعي:

إن الاصل في الحقوق اللصيقة بالشخصية أنه لا يجوز التنازل عن حرمتها ولكن استثناء يمكن رفع الخصوصية عنها برضا الطرف وإباحته الكشف عن حياته الخاصة كأخذ صور له ونشرها، حيث ذهبت في ذلك محكمة النقض الفرنسية أن ذكريات الحياة الخاصة للفرد تتعلق بذمته المعنوية وليس لاحد نشرها الا اذا كانت هناك موافقة صريحة من صاحبها[١٩]ثم يجب أن يكون الرضا صحيحا باختيار صاحبه وبارادته الحرة السليمة دون وجود عيوب الارادة، ثم يجب أن يكون الشخص مميزا كي يكون قادرا على فهم طبيعة الفهل المراد التصريح به او الاعلان عنه و ادراكه لاثاره وخطورته. وأن يكون سابقا على الفعل الذي يشكل انتهاكا لحريته.[٢٠]

غالبًا ما يتم تضمين شروط الموافقة على معالجة البيانات في وثائق طويلة ومعقدة يصعب فهمها، مما يجعل المستخدمين يوافقون دون قراءة أو استيعاب حقيقي للآثار المترتبة على ذلك.

مثلا عند تنزيل تطبيق يستخدم الذكاء الاصطناعي للتعرف على الوجه، يطلب التطبيق الموافقة على الوصول إلى الكاميرا والمعرض، لكن المستخدم قد لا يدرك أن صوره قد تُستخدم لاحقًا لتطوير خوارزميات الذكاء الاصطناعي أو بيعها لأطراف أخرى، إذ في هذه الحالة، يكون الرضا غير مستنير، لأن المستخدم لم يُمنح معلومات واضحة عن جميع الاستخدامات المحتملة لبياناته.

ويتم أحيانًا دفع الأفراد إلى الموافقة على مشاركة بياناتهم عبر تقنيات الإقناع الخفي والتلاعب السلوكي، مثل التصميم المضلل في التطبيقات والمواقع الإلكترونية (Dark Patterns). عند التسجيل في منصة تواصل اجتماعي، يتم عرض خيارين:

"أوافق على مشاركة بياناتي لتحسين التجربة" (زر كبير وملون)

"إعدادات مخصصة" (زر صغير غير واضح)

في هذه الحالة، يتم توجيه المستخدم نفسيًا للموافقة دون التفكير في البدائل، مما يجعل الرضا غير حر.

أحيانا تستطيع تقنيات الذكاء الاصطناعي تحليل بيانات المستخدمين دون الحاجة إلى إذن مباشر، مثل تحليل الصوت، التعرف على الوجه، أو تعقب السلوك الرقمي، مما يجعل الأفراد غير قادرين على التحكم في مدى انتهاك خصوصيتهم. فقد تستخدم بعض المتاجر الذكاء الاصطناعي لتحليل تعابير وجه الزبائن أثناء التسوق لتقييم ردود أفعالهم على المنتجات دون إذنهم، مما يعد انتهاكًا للخصوصية بدون رضا صريح. وهذا الرصد التلقائي دون علم الأفراد يجعل الرضا منعدمًا تمامًا، مما يشكل خرقًا قانونيًا واضحًا.

٢,٢ جمع البيانات الشخصية ومعالجتها للتأثير على قرارات الافراد: تعد تطبيقات الذكاء الاصطناعي نتاج الطفرة الرقمية والإعلامية التي بات العالم يعيش على إيقاعاتها. فبقدر ما ساعدت هذه التطبيقات الأشخاص في التواصل البيني والمهني وتقريب المسافات وتوفير خدمات القرب، بقدر ما أثرت على الحياة الخاصة. التي تعد من بين المواضيع التي عرفت نقاشا فقهيا وقانونيا من طرف المشرع الوطني والدولي. نظرا لارتباطها الوثيق بقضايا حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. فالحياة الخاصة تعني حرية الإنسان في تدبير واختيار أسلوب حياته الشخصية، وقد عرفها العميد كاربوني بالدائرة السرية التي يترك فيها الفرد وشأنه دون تدخل من أحد؛ سلطة كانت أو أفرادا.[٢١]

وقد تبلور الحق في الحياة الخاصة عقب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية منذ ستينيات القرن الماضي. حيث شرع الاهتمام الدولي والإقليمي بمسألة الحياة الخاصة في مجال المعلومات، بعد أن تفاقمت عمليه الجمع والمعالجة الألية للمعطيات الشخصية.[٢٢]

وظهرت أنماط من التطور التقني والمعلوماتي المتخصص في معالجة تدفق المعطيات الشخصية وذلك راجع لقدرة خوارزميات الذكاء الاصطناعي على إنتاج المحتوى بشكل آلي؛ زكتها تكنولوجيا الإعلام والاتصال وظهور تطبيقات الذكاء الاصطناعي المتصلة بالشبكة العالمية (الأنترنت). هذه التطبيقات توظف في المس بالحياة الخاصة للأشخاص، مما أحدث مخاطر جمة من خلال المعالجة الألية للمعلومات واستغلالها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

لذلك، أصبح الفضاء الرقمي ساحة صراع سياسي بين الفاعلين السياسيين إبان الفترات الانتخابية، بهدف السيطرة على الجماهير وكسب وتوجيه الرأي العام لطرف أو قضية ما

تخدم توجه سياسي معين، وهي فكرة تسيير الجماهير دون قوة[٣] من أجل غايات سياسية بالطرق المشروعة وغير المشروعة تحت غطاء الغاية تبرر الوسيلة.

فهندسة الجمهور[٤] تعني محاولة السيطرة على توجهاته وميولاته والتأثير على أفكاره وقيمه السياسية، وبالتالي صناعة عقل جمعي من خلال برمجة الجماهير في اتجاه تيار معين أو مصالح معينة بعد إخضاعهم دون إدراكهم ذلك.

وقد صادفت نتائج التقدم التكنولوجي واستخداماته السيئة في المجال السياسي ما بات يعرف بقضية "واترغيت" التي أطاحت بالرئيس الأمريكي نيكسون سنة ١٩٧٣، وكذا اختراق البريد الالكتروني لوزيرة خارجية الولايات المتحدة[٥] هيلاري كلنتون.

وتمتد قوة البيانات، بمجرد جمعها وتحليلها، إلى ما هو أبعد من وظائف المراقبة. فاليوم، تتنبأ الأنظمة التي تدعم الذكاء الاصطناعي بالمنتجات التي سنشتريها، الترفيه الذي سنشاهده، الروابط التي سننقر عليها. وذلك من خلال تحليل حركات الإعجاب (like) والتوزيع (partager) والتعليق أو التدوين والمدة التي يقضيها الفرد أمام محتوى معين، وتردد تكرار مشاهدة المحتوى خلال تفاعل المستخدم مع شبكات التواصل الاجتماعي.

فعندما تعرف هذه المنصات ذهنيات الأفراد بشكل أفضل مما يعرفون أنفسهم، فقد لا يلاحظون الزحف البطيء الذي يسلب إرادتهم الحرة ويخضعون لسيطرة القوى الخارجية. مما يدفعهم إلى تغيير ميولات المتلقين غير تلك التي يتطلعون إليها أو التي كانت ضمن اهتماماتهم، كما تعمل على تضخيم المحتوى وتعميمه حتى ينال شعبية واسعة ويكون على قائمة اهتمامات أكبر عدد من المستخدمين للشبكات الاجتماعية بغض النظر عن صحته، وتنتشر بذلك الشائعات ويفقد الخبر بذلك مصداقيته.

وقد تم اتهام مواقع التواصل الاجتماعي باستخدام خوارزميات تؤدي إلى فرض وصاية توجيهية على المستخدمين بغرض التأثير على قراراتهم خاصة السياسية منها. وتعد فضيحة "كامبدريدج أناليتكا"[٦] لسنة ٢٠١٦ بالولايات المتحدة الأمريكية؛ من بين أهم وأشهر المواضيع التي تم فيها استغلال مواقع التواصل الاجتماعي واختراق بيانات أزيد من ٨٧ مليون مستخدم تحت ذريعة البحث الأكاديمي، لكن تبين فيما بعد أنها لأغراض انتخابية لصالح حملة رونالد ترامب مما شكل دعاية رقمية بشكل غير مباشر لأحد المرشحين دون علم جمهور المستهدف.

تُعتبر بيئة وسائل التواصل الاجتماعي نموذجاً بارزًا آخر على اتخاذ القرارات استناداً إلى الخوارزميات، فكل المحتوى الذي تراه على وسائل التواصل الاجتماعي تقريبًا ليس من اختيار المحررين من البشر، بل من قِبَل برامج الذكاء الاصطناعي، التي تستخدم كميات هائلة من البيانات حول كل مستخدم لتقديم محتوى قد يجده ذا صلة أو جدير بالاهتمام، وقد أدى ذلك إلى مخاوف واسعة النطاق من أن هذه المواقع تروّج لمحتوى يحظى بالاهتمام ولكنه ضار في النهاية، للمستخدمين، مثل المعلومات المضللة أو المثيرة أو التي تنشر الكراهية[٢٧].

أما في المغرب، فقد شكلت وسائل التواصل الاجتماعي دائما تلك الحاضنة الأساسية للدعاية الانتخابية والإعلان عن الترشيحات وتقديم برامج الأحزاب وحشد الدعم والتواصل مع المواطنات والمواطنين بشكل عام؛ وتعبير المواطنات والمواطنين عن آرائهم المتعلقة بالمشاركة في الانتخابات التشريعية والجهوية والمحلية، لكن هذه الشبكات غالبا ما تتجاوز حدود التواصل والإخبار والدعاية الانتخابية إلى خرق الحياة الخاصة من خلال خرق المعطيات ذات الطابع الشخصي، يتجلى ذلك بالخصوص في المنشورات المرصودة التي

تضمنت، نشر أسماء وأرقام بطائق التعريف الوطنية لمترشحات/مترشحين، ومنشورات وصور شخصية لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي وتوصل مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي بإعلانات سياسية في إطار الحملات الدعائية للانتخابات عبر رسائل نصية قصيرة على أرقامهم الشخصية دون سابق إذن [٢٤] مما يجعل مبادئ تكافؤ الفرص بين الفاعلين السياسين (الأحزاب السياسية)، غير مضمونة.

هذا، ويشكل الفضاء الرقمي بيئة مناسبة لصناعة البروباغندا الانتخابية عبر الترويج لمحتوى معين وتوجيه الجمهور بشكل مباشر عبر المحتوى نفسه أو عبر ما بات يعرف بالذباب الإلكتروني [٩] الذي يعد رقما صعبا في توجيه الرأي العام وتستعين به أطراف معروفة أو مجهولة لصناعة المزاج العام، فقد تقتحم محتويات معينة صفحاتنا الشخصية في مواقع التواصل الاجتماعية؛ وتتردد هذه المحتويات حسب تفاعلنا معها، إعجابا أو تفاعلا أو تقاسما أو تعليقا. إلخ.

بناء على ما تقدم، يتضح أن طرق صناعة الرأي العام والتأثير على المزاج العام السياسي والاقتصادي أو الاجتماعي قد تغيرت، فمن كُتاب الأعمدة في الصحف أو البرامج الحوارية والخطب المنبرية لبعض السياسيين التي كانت تصنع وتكوّن وجهات النظر في القضايا المجتمعية، أضحت الآن مفاهيم جديدة مثل الهاشتاج والتدوينة والتغريدة، تؤثر على سيكولوحيا الجماهير وسلوكهم السياسي والاقتصادي، كما تلعب المواقع الاجتماعي وكل تطبيقات الذكاء الاصطناعي دورا أساسيا في صناعة الرأي العام وفق رؤية مستقبلية لتحولات متعددة مست العقل الجمعي للمجتمعات "الرقمية" منها ما هو نفسي، اقتصادي، تسويقي وحتى تقني. هذه العوامل تجاوزت الحدود الجيوسياسية لتتحول إلى حروب سيبرانية تكون الغلبة فيها لمالك المعلومة والمعرفة والتقنية قصد السيطرة على الحشود عبر بروباغندا تعتمد مختلف الأساليب حتى غير الأخلاقية منها.

٣. مظاهرالحماية المدنية للحياة الخاصة في القانون المغربي

٣,١ المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي في إطار القواعد العامة لقانون الالتزامات والعقود ل١٢ غشت١٩١٣

يُعد الذكاء الاصطناعي أداة قوية يمكن أن تُستخدم بطرق تؤثر سلبًا على الحياة الخاصة للأفراد. فقد يتم استعماله في تحليل بيانات الأشخاص دون إذنهم، أو اتخاذ قرارات تلقائية تؤثر على حقوقهم، مثل رفض طلب قرض بناءً على تحليل بيانات غير دقيق، أو حرمان شخص من فرصة عمل بسبب تقييم آلي غير موضوعي.

في مثل هذه الحالات، يحق للمتضرر المطالبة بالتعويض المدني عن الأضرار الناجمة عن هذه التصرفات، سواء أكانت عن قصد أو عن غير قصد، وذلك وفقًا لمبدأ المسؤولية التقصيرية في القانون المغربي.

المادة ٧٧ من قانون الالتزامات والعقود المغربي:كل فعل ارتكبه الإنسان عن قصد أو عن غير قصد، ومن غير أن يسمح به القانون، وأحدث ضررًا للغير، يلزم مرتكبه بتعويض هذا الضرر إذا ثبت أن ذلك الفعل هو السبب المباشر في حصول الضرر".

إذا قامت شركة تكنولوجية بجمع بيانات المستخدمين وتحليلها بواسطة الذكاء الاصطناعي دون إذنهم، مما تسبب في تعرضهم لسرقة الهوية أو المضايقات، فيمكن رفع دعوى للمطالبة

بالتعويض استنادًا إلى المادة ٧٧، حيث أن الشركة ارتكبت فعلًا غير مشروع تسبب في ضرر مباشر للمتضررين:[٣٠]

ثم إن أحد التحديات الكبرى في استخدام الذكاء الاصطناعي هو إمكانية حدوث أخطاء في تحليل البيانات، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة قد تمس بسمعة الأفراد أو تقيّد حرياتهم. فإذا كان الخطأ ناجمًا عن إهمال في برمجة الذكاء الاصطناعي أو عدم تدقيق البيانات، فإن الجهة المسؤولة عن استخدامه تكون ملزمة بتعويض المتضررين. فالمادة ٧٨ من قانون الالتزامات والعقود المغربي تقضي بأنه:"كل شخص مسؤول عن الضرر المعنوي أو المادي الذي أحدثه، لا بفعلته فحسب، ولكن بخطئه أيضًا إذا ثبت أن هذا الخطأ هو السبب المباشر في حصول ذلك الضرر". فإذا استخدمت شركة توظيف نظام ذكاء اصطناعي لتحليل السير الذاتية ورفضت مرشحًا بسبب خطأ تقني في النظام جعله يصنفه غير مؤهل رغم امتلاكه جميع المهارات المطلوبة، فيمكن للمرشح رفع دعوى للمطالبة بالتعويض عن الضرر المترتب على فقدان الفرصة الوظيفية.

٣,٢ حماية البيانات الشخصية وفق القانون رقم ٠٩-٠٨ المتعلق بحماية المعطيات الشخصية

- ضرورة الحصول على موافقة صريحة لمعالجة البيانات

يحمي القانون المغربي البيانات الشخصية من أي معالجة غير قانونية، حيث يفرض على جميع المؤسسات التي تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي الحصول على موافقة صريحة وواضحة من الأفراد قبل جمع أو تحليل بياناتهم. ونجد أن المادة ٧ من القانون رقم ٠٩- ٠٨تنص أنه:"لا يجوز معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي إلا إذا كان الشخص المعني قد أعطى موافقته الصريحة".فإذا قامت إحدى التطبيقات الصحية بجمع بيانات المستخدمين الصحية وتحليلها باستخدام الذكاء الاصطناعي دون إعلامهم بوضوح أو الحصول على موافقتهم، فإن ذلك يُعد خرقًا للقانون، ويحق للمستخدمين المطالبة بإيقاف المعالجة وحذف بياناتهم.[٣١]

- الحق في تقديم شكاية ضد الانتهاكات

يمنح القانون المغربي الأفراد الحق في تقديم شكايات رسمية في حال انتهاك حقوقهم فيما يخص معالجة بياناتهم الشخصية، إذ يمكنهم اللجوء إلى اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي للمطالبة باتخاذ إجراءات قانونية ضد الجهات المخالفة. كما إذا اكتشف أحد المستخدمين أن منصة إلكترونية قامت ببيع بياناته الشخصية لشركة إعلانية دون إذنه، فيمكنه تقديم شكاية إلى اللجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد المنصة. حيث أن المادة ٢٣ من القانون رقم ٠٩-٠٨ تمكن كل شخص معني بتقديم شكاية إلى اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

٣,٣ الحماية المدنية وفق قانون حماية المستهلك (القانون رقم ٣١,٠٨)

- الحق في حماية البيانات الشخصية عند التعامل مع الذكاء الاصطناعي

يضمن قانون حماية المستهلك حق المستهلكين في الحصول على معلومات واضحة حول كيفية استخدام بياناتهم من قبل أنظمة الذكاء الاصطناعي، كما يفرض على الشركات التزام الشفافية في معالجة البيانات الشخصية. وتلزم المادة ٢٥ من قانون حماية المستهلك رقم ٣١,٠٨ على أنه:"يجب على كل مورد أو مقدم خدمة أن يمكن المستهلك من المعلومات الضرورية حول خصائص المنتوج أو الخدمة المقدمة له". فإذا استخدمت منصة تسوق إلكتروني خوارزميات

الذكاء الاصطناعي لتحديد أسعار المنتجات لكل مستخدم بناءً على بياناته الشخصية دون إعلامه بذلك، فإن ذلك يشكل خرقًا لحق المستهلك في الشفافية.[٣٢]

- **حماية المستهلك من الممارسات التضليلية للذكاء الاصطناعي**

قد يُستخدم الذكاء الاصطناعي للتلاعب بسلوك المستهلكين عبر توصيات مخصصة أو عروض خادعة، مما قد يدفعهم لاتخاذ قرارات غير واعية بناءً على تحليلات خوارزمية غير عادلة. فالمادة ٣٢ من قانون حماية المستهلك رقم ٣١,٠٨ تمنع أي إعلان أو ممارسة تجارية مضللة من شأنها أن تؤثر على قرار المستهلك كمن يستخدم مثلا متجر إلكتروني بالذكاء الاصطناعي لتوجيه المستهلك نحو شراء منتج معين بناءً على بياناته الشخصية دون الإفصاح عن ذلك، فإنه يمكن اعتباره إعلانًا مضللًا ومخالفة لقانون حماية المستهلك وهو ما يعرف بالتسلل الفكري في اتخاذ القرارات.[٣٣]

٣,٤ الحماية المدنية وفق القانون رقم ٢٤,٠٩ المتعلق بسلامة المنتوجات والخدمات

يُلزم قانون سلامة المنتجات الشركات بتوفير منتجات تكنولوجية لا تشكل خطرًا على المستخدمين، بما في ذلك الأجهزة التي تحتوي على أنظمة ذكاء اصطناعي مثل المساعدات الرقمية والسيارات ذاتية القيادة. وتمنع المادة ٣ من قانون ٢٤,٠٩ المتعلق بسلامة المنتجات والخدمات عرض أي منتج أو خدمة في السوق إذا كانت تشكل خطرًا على صحة وسلامة المستهلكين. كما إذا قامت شركة بطرح جهاز منزلي ذكي يتجسس على المستخدمين دون إذنهم أو يمكن اختراقه بسهولة، فإن ذلك يعد مخالفة لقانون سلامة المنتجات.[٣٤]حيث يحق للمستهلك المطالبة بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن منتجات الذكاء الاصطناعي في حالة تسبب منتج يعمل بالذكاء الاصطناعي في ضرر للمستهلك بسبب خلل في البرمجة أو فشل في أداء وظائفه، يمكن للمتضرر المطالبة بالتعويض استنادًا إلى قانون سلامة المنتجات. كذلك المادة ١٠ من نفس القانون تفرض على المورد إصلاح أو استبدال أي منتج معيب، أو تعويض المستهلك عند تعرضه لضرر بسبب خلل في المنتج.كما في حالة مثلا تعرض شخص لحادث سيارة ذاتية القيادة بسبب خطأ في الذكاء الاصطناعي، يمكنه رفع دعوى ضد الشركة المصنعة للمطالبة بالتعويض.

خاتمة

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تجليات العصر الرقمي أثرت بشكل واضح ومباشر على الحياة الخاصة للأفراد التي يحميها الدستور والقوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية. وأوضحت الدراسة أن القانون المغربي يوفر مجموعة من الآليات المدنية لحماية الأفراد من تأثيرات الذكاء الاصطناعي، سواء من خلال قانون الالتزامات والعقود، قانون حماية المستهلك، أو قانون سلامة المنتجات. كذلك بينت أن الحماية القانونية تبقى نسبية ومحدودة أمام التطور المتسارع لتطبيقات الذكاء الاصطناعي من ناحية وغياب إرادة سياسية لبعض الدول التي تستفرد بهذه التقنيات وتوظفها لحماية ما تعتبره أمن قوي ومصالح اقتصادية ونفوذ جيوسياسي، من ناحية أخرى.

لذلك توصي الدراسة بضرورة بذل المزيد من الجهود التشريعية للتعامل مع التحديات غير الأخلاقية للذكاء الاصطناعي، من خلال توضيح العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع، لأن الفهم السائد بشكل عام حول التقنيات في العلوم الاجتماعية والقانونية، يضع فصلا طبيعيًا بينهما، وبالتالي استقلالية نسبية لكل منهما عن الآخر. فالتكنولوجيا بما تحمل من أبعاد تقنية واجتماعية

وقانونية في الوقت نفسه، لا يمكن فصلها عن منطق التصميم والاستخدام البشري الذي تأسست عليه في البدء. بمعنى آخر، لا يمكن تقزيم التكنولوجيا إلى كائن مادي مستقل لإنها تتضمن التدخلات البشرية المتعددة التي شكلتها من التصميم إلى الاستخدام، والتي وضعت عليها علامات من خلال تمثيلات ومعايير وقيم لمجتمع موجود في سياق زماني ومكاني معينين. لذلك فالمطلوب هو الاستفادة من مخرجات الذكاء الاصطناعي، من خلال التركيز على الأعمال الإبداعية لا الروتينية، (التفكير الإبداعي، التفكير النقدي، الذكاء العاطفي، الذكاء الاجتماعي، التواصل العلمي، اتخاذ القرارات) وتوظيفها، بالتعاون مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي، في البحث في المجالات الاجتماعية، الثقافية، النفسية، الدينية، السياسية والدستورية، بما يقود إلى تحسين الأوضاع المعيشية من جهة، ويصون القيم الأخلاقية الإنسانية، ومنها الحياة الخاصة، من جهة أخرى.

وعليه، لا بد من تكريس الحق في الخصوصية في المجال المعلوماتي كما أن تعدد خوارزميات الذكاء الاصطناعي يتطلب المسايرة والمواكبة الدستورية والقانونية، بما يضمن حقوق الإنسان، التي تتطلب بلورة إجراءات وسياسات وضوابط تصون الآمن الشخصي وتحميه.

ولضمان تطبيق هذه القوانين بفعالية، يجب على المستهلكين التبليغ عن أي انتهاكات والمطالبة بحقوقهم عبر القضاء أو الجهات المختصة، كما يجب تعزيز الوعي القانوني و التقني بمخاطر الذكاء الاصطناعي وهذا يقع على مسؤولية الدولة و المؤسسات العامة و المجتمع المدني وأيضا الافراد.

لائحة المراجع:

- **باللغة العربية**

- ابراهيم ابراش، البحث الإجتماعي، قضاياه، مناهجه، إجراءاته، مراكش، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، سلسلة الكتب، العدد ١٠- ١٩٩٤.
- إبراهيم ابراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، عمان، دار الشروق، الطبعة العربية الأولى ٢٠٠٩.
- أنسيلم ستراوس وجوليت كوربين، أساسيات البحث الكيفي، أساليب وإجراءات النظرية المجذرة، ترجمة عبد الله بن حسين الخليفة، (مركز البحوث والدراسات الإدارية، ١٩٩٩.
- جهاد نزار دغمش، "الجرائم الإلكترونية المرتكبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي" مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، العدد ٣٩ من العام ٢٠٢٢، .
- حسام رشيد هادي الربيعي، الذكاء الاصطناعي وأثره في النظام الدولي، رسالة لنيل الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية. الجامعة المستنصرية. العراق. بغداد ٢٠٢٢.
- حنان أحمد إبراهيم، استثمار الذكاء الصناعي في المكتبات الأكاديمية: الواقع والتحديات، مجلة المنظومة، سنة ٢٠٢٢.
- دبيح يوسف، بن زروق جمال ، آليات توجيه الرأي العام عرب الوسائط الجديدة، المجلة الجزائرية للأبحاث و الدراسات ، المجلد ٤ العدد ٣، يوليوز ٢٠٢١.
- سليمان قوراري وسعاد رحلي، دور التربية والتوجيه في الحماية والوقاية من الجرائم الإلكترونية، بوابة مركز جيل البحث العلمي.

- شاهر إسماعيل الشاهر، البحث العلمي وأخلاقياته في عصر التحول الرقمي، المجلة الدولية لنشر البحث العلمي، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، ٢٠٢١.
- طاهر أبو العيد، دليل الذكاء الاصطناعي لطلبة القانون والباحثين في الوطن العربي، مجلة الباحث القانوني للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، النسخة الرقمية، المغرب ٢٠٢٣.
- عبد المجيد كوزي، حماية الحياة الخاصة في الزمن المعلوماتي وتحديات الذكاء الاصطناعي، مجلة القانون والاعمال، الإصدار ٨٦، نونبر ٢٠٢٢
- عودة يوسف سلمان، الجرائم الماسة بحرمة الحياة الخاصة التي تقع عبر وسائل تقنية المعلومات الحديثة، كلية الرافدين الجامعة – قسم القانون، كلية القانون، مجلة الحقوق الجامعة المستنصرية بغداد.
- كلمة الرئيس الأمريكي جو بايدن، خلال افتتاح قمة "الديموقراطية " التي استضافتها واشنطن في أواخر مارس ٢٠٢١، منشور بتاريخ ٠٩ ديسمبر ٢٠٢١.
- محمد أمين، وسائل التواصل الاجتماعي تعتمد الخوارزميات، الصحافة ٢٤.
- اليونسكو، الذكاء الاصطناعي والتعليم: إرشادات لواضعي السياسات. صادر في عام ٢٠٢١ عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، بمشاركة المركز الاقليمي للتخطيط التربوي، مركز من الفئة الثانية التابعة لليونسكو. ٢٠٢١.
- تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان حول الانتخابات المحلية و الجهوية و التشريعية لسنة ٢٠٢١.

- **باللغة الاجنبية**

- Grawitz(M), Méthodes des sciences sociale, Paris prudence générale, Dalloz, 4ème édition, 1979.
- Bagja, R., Isra, S., Palguna, I. D. G., Fahmi, K., & Ezzerouali, S. A. (2025). Towards Electoral Justice: Redesigning an Ideal System for Enforcing Electoral Administrative Law in Indonesia?Jambe Law Journal, 8(2), 781-814.
- J- Carbonnier ;Le droit a être laisser tranquille ;Droit civile, tome1 ,8 eme , Edition 1969
- Adinda, F. A., Rahmawati, E., Suparman, E., Arifin, R., & Ezzerouali, S. (2025). The challenge of admitting electronic evidence in civil procedure law. *Jurnal IUS Kajian Hukum dan Keadilan*, *13*(3), 656-680.
- Bensoula, noureddine (2020). Electronic flies and public opinion. Al-Naciriya: Journal of Sociological and Historical Studies.Vol. 11 Issue 1 June 2020. P P. 195-211
- Wibowo, D. E., Wibowo, A. Q., & Ezzerouali, S. A. (2025). Antitrust Law Reform in Emerging Economies: A Comparative Study between Indonesia and Oman. *Jurnal Kajian Pembaruan Hukum*, *5*(2), 315-344.

- Human Rights Council; Forty-eighth session ;13 September–1 October 2021.Annual report of the United Nations High Commissioner for Human Rights.
- Kurniawan, I. G. A., Rahayu, A. A. A. N. S., Ezzerouali, S. A., Tee-anastacio, P. A., & Sutrisni, K. E. (2025). Geographical Indications and Trademarks Protection: Empowering MSMEs Through Advocacy, Legal Services in Indonesia, Oman, Philippines. *Indonesian Journal of Advocacy and Legal Services*, *7*(2), 507-540.
- Rahim, E. I., Dukalang, M. A., Tome, A. H., Achir, N., & Ezzerouali, S. (2025). Personal Data Protection in Political Party Information Systems in the Organization of General Elections: Concept and Law Reform Recommendations. *Journal of Law and Legal Reform*, *6*(3), 1305-1348.
- Al-Fatih, S., Roziqin, A., Asyari, M. D., & Ezzerouali, S. (2025). Legal Reform in Village Law-Making Process Using Artificial Intelligence: Is It Necessary?. *Journal of Law and Legal Reform*, *6*(2), 757-782.
- Ezzerouali, S., Arifin, R., & Banane, M. C. (2025). Can Moroccan Law Ensure Substantive Justice in Protecting Private Life from AI's Impact?. *Substantive Justice International Journal of Law*, *8*(1), 1-15.
- Zain, A., Kareem, A. N. Y. A., Kazar, O., & Ezzerouali, S. (2025). The Legislative Gap for Copyright in the Era of Generative AI: Where Do We Stand in Achieving Sustainable Development Goals?. *Journal of Lifestyle and SDGs Review*, *5*(4), e06057.
- Al-Hadrawi, B. K., Al-Hadrawi, K. K., Ezzerouali, S., Al-Hadraawy, S. K., Aldhalmi, H. K., & Alshawabkeh, M. A. (2025). Narratives of Comfort and Convenience: Exploring Artificial Intelligence's Role in Alleviating Consumer Anxiety: Legal Aspects. *Journal of Lifestyle and SDGs Review*, *5*(3), e03865-e03865.
- Alhadrawi, A. K. A., Ezzerouali, S., Jawad, A. R., Saleh, A. B., Al-Hadrawi, B. K., & Al-Hadrawi, K. K. (2024). Unveiling extremism: leveraging digital data mining strategies. *Journal of Ecohumanism*, *3*(7), ٤٩٢-٥٠٢.
- Al-Hadrawi, B. K., Al-hadrawi, K. K., Ezzerouali, S., Al-Hadraawy, S. K., Aldhalmi, H. K., & Muhtar, M. H. (2024). Mind Intruders: Psychological, Legal, and Social Effects of Human Parasites in the Age of Technological Progress. *Pakistan Journal of Life & Social Sciences*, *22*(2).

- Amina, F., & Ezzeroualib, S. A. (2022). Political Interests Versus the Supremacy of Law: A Critical Review of Constitutional Law Regarding the Abolition of Tom Lembong and Amnesty for Hasto Kristiyanto. *Development*, *4*(2), 277-93.
- Admiral, A., Arifin, R., Adinda, F. A., & Ezzerouali, S. A. Unfair Terms in Standard Digital Contracts: A Hidden Threat to Human Rights and Consumer Justice. *Yustisia*, *14*(3), 312-340.

الهوامش:

[١] ـ القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية ١٢.

[٢] ـ القرآن الكريم، سورة النور، الآيات ٢٧.٢٨,٢٩

[٣]ـ الامام برهان الدين ابي الوفاء ابراهيم ابن فرحون، تبصرة الاحكام في أصل الاقضية ومناهج الاحكام الجزء الثاني، ط الاولى سنة ١٣٠١ ه، ص.١٣٣

[٤] ـ عودة يوسف سلمان، " الجرائم الماسة بحرمة الحياة الخاصة التي تقع عبر وسائل تقنية المعلومات الحديثة، كلية الرافدين الجامعة – قسم القانون، كلية القانون، مجلة الحقوق الجامعة المستنصرية بغداد، شوهد في ٢٠٢٦/٠١/١٠على الرابط التالي: https://2u.pw/IoFMvz5 للاستزادة يراجع عادل عامر، "الجريمة الالكترونية في ظل القانون المصري"، جريدة الزمان المصري، منشور بتاريخ ١١ أبريل ٢٠٢٠، شوهد في ٢٠٢٦/٠١/١١على الرابط التالي: https://2u.pw/mces0Vu

[٥] ـ سليمان قوراري وسعاد رحلي، " دور التربية والتوجيه في الحماية والوقاية من الجرائم الإلكترونية"، بوابة مركز جيل البحث العلمي، منشور بتاريخ ٢٠١٧/٠٤/٠٥، شوهد في ٢٠٢٦/٠١/١٢ على الرابط التالي: https://2u.pw/6xv03uP

[٦] Bagja, R., Isra, S., Palguna, I. D. G., Fahmi, K., & Ezzerouali, S. A. (2025). Towards Electoral Justice: Redesigning an Ideal System for Enforcing Electoral Administrative Law in Indonesia?. Jambe Law Journal, 8(2), 781-814.

[٧] ـ حسام رشيد هادي الربيعي، الذكاء الاصطناعي وأثره في النظام الدولي، رسالة لنيل الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية. (الجامعة المستنصرية. العراق. بغداد ٢٠٢٢). ص. ١٢.

[٨] Admiral, A., Arifin, R., Adinda, F. A., & Ezzerouali, S. A. Unfair Terms in Standard Digital Contracts: A Hidden Threat to Human Rights and Consumer Justice. Yustisia, ١٤(٣), ٣١٢-٣٤٠.

[٩] Faizin, M. A., Ezzerouali, S., Jibril, A. M., & Bahari, R. (2025). Redefining Consent in Digital Contracts through Electronic Signatures in Islamic Law. International Journal of Islamic Thought and Humanities, 4(٢), ٣٨٤-٣٩٣.

[١٠]ـ حنان أحمد إبراهيم، "استثمار الذكاء الصناعي في المكتبات الأكاديمية: الواقع والتحديات"، (مجلة المنظومة، سنة ٢٠٢٢)، ص٤٦٢.

[١١] ـ طاهر أبو العيد، " دليل الذكاء الاصطناعي لطلبة القانون والباحثين في الوطن العربي"، (مجلة الباحث القانوني للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، النسخة الرقمية، المغرب ٢٠٢٣)، ص.٠٦.

[١٢] ـ اليونسكو، " الذكاء الاصطناعي والتعليم: إرشادات لواضعي السياسات". صادر في عام ٢٠٢١ عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، بمشاركة المركز الاقليمي للتخطيط التربوي، مركز من الفئة الثانية التابعة لليونسكو. ٢٠٢١. ص ١١. للاستزادة يراجع الرابط التالي: http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo) CC-BY-SA 3.0 IGO

[١٣] -Forty-eighth session ;13 September–1 October 2021 Human Rights Council- ;Annual report of the United Nations High Commissionerfor Human Rights and reports of the Office of the ; High Commissioner and the Secretary-General ; Promotion and protection of all human rights, civil,political, economic, social and cultural rights,including the right to development.

[١٤] Alhadrawi, A. K. A., Ezzerouali, S., Jawad, A. R., Saleh, A. B., Al-Hadrawi, B. K., & Al-Hadrawi, K. K. (2024). Unveiling extremism: leveraging digital data mining strategies. Journal of Ecohumanism, 3(7), 492-502.

[١٥] - " في عالم الإنترنت. محركات بحث تحافظ على خصوصيتك وأخرى تستفيد من الذكاء الاصطناعي"، الجزيرة، منشور بتاريخ ٢٠٢٣/٠٤/٢٤. شوهد في ٢٠٢٦/٠١/٢٠ على الرباط التالي: https://2u.pw/CcSdAzA

[١٦] - وتستهدف الحملة التي انطلقت على موقع فيس بوك دون أن يتبناها أحد منذ ٢٠ أبريل ٢٠١٨، محطات توزيع الوقود "أفريقيا" ومياه "سيدي علي" المعدنية ومنتجات "دانون"، من أجل الضغط على هذه الشركات المستحوذة على الحصة الأكبر من السوق كي تخفض أسعارها. وكشف استطلاع للرأي شمل أكثر من ٣٧٠٠ مستجوب ونشرته جريدة "ليكونوميست" المغربية أن ٧٤ في المئة سمعوا عن المقاطعة، و٥٧ في المئة يستجيبون لها، موضحة أن "الطبقة الوسطى تقود المقاطعة." للاستزادة يراجع " حملة مقاطعة علامات تجارية شهيرة في المغرب تحيي الجدل حول "زواج المال والسلطة". موقع فرنسا ٢٤. منشور بتاريخ ٢٠١٨/٠٥/٢٦. شوهد في ٢٠٢٦/٠١/٢٠ على الرابط التالي: https://2u.pw/Ni8lHvl

[١٧] - عبد المجيد كوزي، "حماية الحياة الخاصة في الزمن المعلوماتي وتحديات الذكاء الاصطناعي"، مجلة القانون والاعمال، الإصدار ٨٦، نونبر ٢٠٢٢

[١٨]- شاهر إسماعيل الشاهر، "البحث العلمي وأخلاقياته في عصر التحول الرقمي"، (المجلة الدولية لنشر البحث العلمي، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، ٢٠٢١). ص.١٨.

[١٩] حكم محكمة استئناف باريس ١٩٥٥/٢/١٦.

[٢٠] Al-Hadrawi, B. K., Al-Hadrawi, K. K., Ezzerouali, S., Al-Hadraawy, S. K., Aldhalmi, H. K., & Alshawabkeh, M. A. (2025). Narratives of Comfort and Convenience: Exploring Artificial Intelligence's Role in Alleviating Consumer Anxiety: Legal Aspects. Journal of Lifestyle and SDGs Review, 5(3), e03865-e03865.

[٢١] J- Carbonnier ;Le droit à être laisser tranquille ;Droit civile, tome1 ,8 eme , Edition 1969

[٢٢] Al-Hadrawi, B. K., Al-hadrawi, K. K., Ezzerouali, S., Al-Hadraawy, S. K., Aldhalmi, H. K., & Muhtar, M. H. (2024). Mind Intruders: Psychological, Legal, and Social Effects of Human Parasites in the Age of Technological Progress. Pakistan Journal of Life & Social Sciences, 22(2).

[٢٣] دبيح يوسف ؛ بن زروق جمال ، "آليات توجيه الرأي العام عرب الوسائط الجديدة، المجلة الجزائرية للأبحاث و الدراسات" ، (المجلد ٤ العدد ٣، يوليوز ٢٠٢١)، ص ٦٥١

[٢٤] مفهوم ظهر خلال أربعينات القرن الماضي من طرف النمساوي المتخصص في الدعاية و الاتصال " ادوارد بيرينيز، ويدرس طرق التأثير على الجماهير لإقناعها.

[٢٥] - أكد مسؤولون امريكيون أن هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية السابقة أرسلت ٢٢ رسالة عبر بريدها الإليكتروني باستخدام أجهزة غير محمية في منزلها وذلك خلال فترة عملها في الإدارة الامريكية. وتأثرت حملة كلينتون للحصول على ترشيح الحزب الديمقراطي لخوض انتخابات الرئاسة المقبلة نهاية العام

الجاري باستخدامها لعنوان بريدها الشخصي في رسائل بريد ترتبط بعملها في الخارجية. للاستزادة يراجع الرابط التالي: https://2u.pw/hq2LRcT

[٢٦] ـ شركة للاستشارات السياسية ودعم الحملات الانتخابية من خلال جمع وتحليل بيانات المستخدمين والتعرف على ميولاتهم السياسية. استخدمت طرقا غير قانونية وغير أخلاقية في دعم مرشحين سياسيين، والترويج لأخبار كاذبة أثناء الحملات الانتخابية. مما دفع شركة ميتا (META) المالكة لمنصة فيسبوك (Facebook)إلى دفع ٧٢٥ مليون دولار في إطار تسوية دعوى قضائية جماعية ضدها لإتاحتها في السابق إمكانية الوصول إلى بيانات المستخدمين الخاصة واستغلالها لأطراف ثالثة. للاستزادة يراجع الرابط التالي: https://2u.pw/DsYiqPy

[٢٧] ـ محمد أمين، وسائل التواصل الاجتماعي تعتمد الخوارزميات، الصحافة ٢٤. منشور بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٣. شوهد في ٢٠٢٦/٠١/١٥ على الرابط التالي: https://2u.pw/x1ncZRz

[٢٨] ـ تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان حول الانتخابات المحلية و الجهوية و التشريعية لسنة ٢٠٢١، الموقع الالكتروني للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، شوهد في ٢٠٢٤/٠١/٢٠ على الرابط التالي: https://2u.pw/jnbMwLO

[٢٩] مصطلح الذباب الالكتروني يعتبروا من المفاهيم الحديثة نسبيا في مجال الاعلام الرقمي لأن مجال توظيفه يتعلق بمواقع التواصل الاجتماعي وما تحمله من محتوى وتعددت التسميات: الكتائب الالكترونية؛ اللجان الرقمية وغيرها. وهي عباره عن ربوتات وبرامج مصممه لتظهر لك حسابات غير حقيقيه. مهمتها تسميم المعلومات ونشر الاخبار المزيفه على شكل وسومات الكترونية تنشط وافق وضع محدد سلف لتدعم طرف معين والترويج له. اورده: دبيح يوسف ؛ بن زروق جمال ، آليات توجيه الرأي العام عرب الوسائط الجديدة، المجلة الجزائرية للأبحاث و الدراسات ، المجلد ٤ العدد ٣، يوليوز ٢٠٢١ عن :

Bensoula, noureddine (2020). Electronic flies and public opinion. Al-Naciriya: Journal of Sociological and Historical Studies.Vol. 11 Issue 1 June 2020. P P. 195-211

[٣٠] Al-Fatih, S., Roziqin, A., Asyari, M. D., & Ezzerouali, S. (2025). Legal Reform in Village Law-Making Process Using Artificial Intelligence: Is It Necessary?. Journal of Law and Legal Reform, 6(2), ٧٥٧-٧٨٢.

[٣١] Ezzerouali, S., Arifin, R., & Banane, M. C. (2025). Can Moroccan Law Ensure Substantive Justice in Protecting Private Life from AI's Impact?. Substantive Justice International Journal of Law, 8(١), ١-١٥.

[٣٢] Al-Hadrawi, B. K., Al-Hadrawi, K. K., Ezzerouali, S., Al-Hadraawy, S. K., Aldhalmi, H. K., & Alshawabkeh, M. A. (2025). Narratives of Comfort and Convenience: Exploring Artificial Intelligence's Role in Alleviating Consumer Anxiety: Legal Aspects. Journal of Lifestyle and SDGs Review, 5(٣), e03865-e03865.

[٣٣] Al-Hadrawi, B. K., Al-hadrawi, K. K., Ezzerouali, S., Al-Hadraawy, S. K., Aldhalmi, H. K., & Muhtar, M. H. (2024). Mind Intruders: Psychological, Legal, and Social Effects of Human Parasites in the Age of Technological Progress. Pakistan Journal of Life & Social Sciences, 22(2).

[٣٤] Al-Hadrawi, B. K., Al-hadrawi, K. K., Alshawabkeh, M. A., & Ezzerouali, S. (2025). The Impact of Emotional Marketing Strategies on Patients' Decisions Regarding Infertility Treatment Options: A Study of Legal and Ethical Aspects. Pakistan Journal of Life & Social Sciences, 2٣(١).